اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة بين التصحيح والتكسير
" صيغة (مُفْعِل) أنموذجاً "

د. نوال بنت سليمان الثنيان

الملخص:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وأشرف المرسلين وعلى آله وصحبه، ومن تمسك بسنته إلى يوم الدين.

لقد شاع في الآونة الأخيرة اختلاف وخلاف حول كيفية جمع بعض الألفاظ، كانت ساحته مؤلفات العلماء المحدثين المتخصصين في اللغة العربية وغير المتخصصين ومجالس العلماء والمثقفين ومواقع ومنتديات الشبكة العنكبوتية العامة والخاصة، وأصبح الحوار دائرًا بينهما، شارك فيه لغويون ومثقفون ودخلاء على اللغة العربية، كلٌّ يدلي بدلوه بين تفصيل وإسهاب وإيجاز، والحق أن بعض هذه الحوارات كان فيها استيعاب لقواعد العربية، ونضج في فهم القواعد والأصول، وتأنٍ في عرض الحجج والأدلة، وسعي لتأصيل الآراء والأحكام، وكأنني حين أقرأها أتنقل في ثنايا كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، لأبي البركات الأنباري، وللأسف بعضها الآخر كان يحاول أن يشارك في هذا الموضوع بغرض المشاركة وإبداء الرأي دون استناد إلى حجة أو دليل، أو حرص على تأصيل قواعد العربية، بل كان همه إقرار ما هو شائع للتيسير على العامة، وإن اجتهد فهو يجيز لنفسه القياس على القليل المسموع عن العرب، ويجعل الجموعَ المستحدثة قياسًا وإن خالفت القاعدة، ضاربًا الحائط بما نص عليه أئمة العربية كسيبويه وغيره، مع أنه قليل، مقصورٌ على السماع، غير مقيس.

وانطلاقاً من آثار المتقدمين بنيت البحث على الأصول والقواعد التي أسسها أئمة النحو، وبدأته بالوقوف على القواعد العامة والأصول التي قام بها هؤلاء في جمع اسم الفاعل الذي أتى على صيغة (مُفْعِل)، المبدوء بميم زائدة، ثم أتْبَعت هذه الأصول والقواعد بما ورد من آراء المتأخرين في جمع ما جاء على هذه الصيغة، وما ذهب إليه أكثرهم في مخالفة آثار

المتقدمين، وما استندوا إليه من أدلة وحجج، وكيف بنوا هذه الآراء على ألفاظ شائعة في كلامهم، نحو: مشكلة ومعضلة ومدير... وغيرها.

ثم وقفت على حججهم هذه، وبيّنت ما هو غير مقبول منها مع التعليل لذلك استنادًا إلى الأدلة والبراهين، يتضح كل هذا من خلال الوقوف على الآراء في جمع اسم الفاعل على وزن (مُفعِل) المبدوء بميم زائدة، والتي مثّلها الفصل الأول، وكانت على رأيين، هما:

- الأول: جمعه جمع تصحيح، وهو القياس.
- الثاني: جمعه جمع تكسير.

وفي الفصل الثاني الذي عنونت له ب: نقد وتوجيه، بينت رأيي في أدلة أصحاب الرأي الثاني ومدى قبولها في القول بهذا الرأي.

وبعد هذا كله ختمت البحث بخاتمة كانت خلاصة له، وما توصل إليه من نتائج.

وقد جمعت مادة هذا البحث من مصادر مختلفة، ودفعني لإعداده هذه التساؤلات التي أشيعت وتداولها المتخصصون على الشبكة العنكبوتية وفي مجالس العلم، ولم يكن لها –حسب علمي- جواب مفرد ومستفيض في الدراسات والأبحاث ، سواءً من قبل المتقدمين أم المحدثين.

لذا عزمت البحث في هذه المسألة للوقوف على الجواب الشافي حولها بإذنه تعالى.

المقدمـــة:

الجموع، أقسامها، وحدودها:

للجمع الموضوع للآحاد قسمان، هما:

أولاً: جموع التصحيح: وتنقسم إلى قسمين، هما:

1 – **جمع المذكر السالم:** وهو: "ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، مع سلامة بناء واحده"[1].

وسمي سالمًا؛ لسلامة بناء واحده.

والزيادة في آخره هي: الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر.

والاسم الذي يجمع جمع مذكر سالمًا نوعان: العلم، والصفة، ولكل منهما شروط.

فالعلم: يجمع هذا الجمع إذا كان مذكراً، عاقلاً، خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، نحو محمد، محمدون، ومحمدين، وزيد، زيدون وزيدين.

والصفة تجمع هذا الجمع: إذا كانت لمذكر عاقل، خالية من التاء، وليست من باب أفْعَل فَعْلاء، ولا فَعْلاَن؛ فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: صالح صالِحون، ومُذنِب مُذنِبون[2].

2- **جمع المؤنث السالم:** وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين، ليدلان على الجمع والتأنيث معًا[3].

ويجمع هذا الجمع "كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث، ما عدا: فَعْلاء أفعل، وفَعْلى فَعْلان، وكل اسم مصغر لما لا يعقل، نحو: دريهمات، وكل اسم علم لمؤنث، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث، وكل اسم لا علامة فيه أيضاً للتأنيث، لمذكر كان أو لمؤنث، غير علم إذا لم تكسّره العرب، نحو: حمّامات، وسجّلات[4].

ومن الأمثلة على ذلك مما لم يرد في النص السابق: صَفْحة صَفَحات، وفاطمة فاطمات، وطلحة طلْحات، وبقرة بقرات، وزينب زينبات.... إلخ.

ثانياً: جموع التكسير:

وهي ما تغير فيها بناء واحدها، بزيادة أو نقص، أو تبديل بزيادة أو نقص، أو معهما، أو بدونهما[5]، نحو: رجل رجال، وخمار وخمر، ورسول ورسُل، وكتاب وكُتُب، وغلام وغِلمان، وأَسَد وأُسْد.

وأما تسميته جمع تكسير فقد قال أبو علي الفارسي:

"على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبلُ، فلما أُزيل النظم، وفُكَّ النَّضد في هذا الجمع أيضاً عما كان عليه واحده، سموه تكسيرًا"[6].

ويجمع هذا الجمع العاقل وغيره، مذكرًا كان أو مؤنثًا.

وله قسمان: جموع قلة، وجموع كثرة.

وفي كل منهما تفصيل لا مجال لذكره هنا.

الفصل الأول: الآراء في جمع اسم الفاعل على وزن (مُفْعِل) المبدوء بميم زائدة:

انقسم العلماء المتقدمون والمتأخرون- بخاصة- حول جواز جمع اسم الفاعل، المبدوء بميم زائدة جمع تكسير، سواء أكان على (مَفَاعِل) أم (مَفَاعيل).

وذلك على رأيين:

الرأي الأول: وهو رأي أكثر العلماء المتقدمين وعدد من المحدثين، ذهبوا إلى أن القياس فيه أن يجمع جمع تصحيح، لا تكسير.

قال سيبويه في حديثه عن إحدى الصيغ: "فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يُجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء، وكذلك (مُفْعَلٌ) و (مُفْعِلٌ)، إلا أنهم قد قالوا: مُنكَرٌ ومَنَاكِير، ومُفْطِر ومَفاطِير، ومُوْسِر ومَيَاسير"[(7)].

مما يعني أن سيبويه ذهب إلى أن مجرى الكلام الأكثر هو جمعه جمع تصحيح، أي أن هذا هو القياس في كلام العرب. وقرر ابن السراج القاعدة فقال:"مُفْعَلٌ، ومُفْعِلٌ: يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء"[(8)].ثم عقب بأنهما قد يجمعان جمع تكسير.

وقال الزمخشري: "و(مُفعِل) و(مُفعَل) يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير[(9)]".

وفي ذلك قال ابن يعيش: "اعلم أن تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون"[(10)].

وإذا بحثنا عن العلة في هذا الضعف نجدها عند ابن يعيش إذ يقول: "وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل، وذلك أنك إذا قلت: زيد ضارب، فمعناه يضربُ أو ضَرَبَ، إذا أردت الماضي، وإذا قلت مضروب فمعناه يُضرَبُ أو ضُرِب؛ ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل، والصفة مشتقة من المصدر، كما أن الفعل كذلك، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه، فكان القياس أن لا تجمع كما أن الأفعال لا تجمع"[(11)].

وإذا قيل: هل معنى هذا امتناع الصفة عن الجمع مطلقاً؟

نقول: لا، إنما يقتصر المنع على جمعها جمع التكسير[(12)]، أما جمعها جمع السلامة فجائز، بل هو القياس.

وإذا قيل: ما الفرق بين الجمعين؟

يجيب ابن يعيش بتعليل دقيق، مبينًا فيه الفرق بينهما، إذ يقول: "فأما جمع السلامة فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: يقومون ويضربون، فأشبه قولك: قائمون يقومون، وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل، لأنه يكون على سلامة الفعل، فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة، لما ذكرناه من أن (ضاربون ومضروبون) يشبه يضربون ويُضربون، من حيث سلامة الواحد في كل واحد منهما، وأن الواو للجمع والتذكير، كما كانت في الفعل كذلك"[13].

ويؤكد هذا الحكم الرضي في شرحه لـ (الشافية)، مبيّناً وجه الشبه بشكل أدق بين جمعي التصحيح والفعل، من حيث ما يلحق بآخر كل منها، من واو ونون أو ألف وتاء فيقول: "اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر؛ لمشابهتها الأفعال وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء، لأنه فرعه، وأيضاً تتصل الصفة المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الصفة، وليس في التكسير ذلك، فالأَولى أن تجمع بالواو والنون؛ ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم"[14].

وتابع عدد من المحدثين المتقدمين في هذا الحكم، فهذا صاحب (شذا العرف) يوافقهم في الحكم والعلة، إذ يقول: "كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يكسَّر؛ لمشابهته الفعل لفظًا ومعنى"[15].

وهذا فاضل السامرائي يوافقهم في الحكم، مستندًا في العلة إلى الفرق في استعمال هذه الجموع من جهة المعنى، مستشهدًا بعدد من الشواهد القرآنية التي بدا فيها واضحًا الغرض من استعمال جمع التصحيح دون جمع التكسير.

يقول السامرائي: "وهذا الذي ذكره ابن يعيش وغيره صواب، فإن جمع الصفات جمعًا سالمًا يدل على إرادة الحدث، وجمعها جمع تكسير يبعدها عن إرادة الحدث، ويقربها إلى الاسمية"[16].

وممّا استشهد به على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[17]. "أي الذين يحفظون فروجهم.. ولم يقل: والحفّاظ أو الحفظة فروجهم؛ وذلك لأن التكسير يبعدها عن الحدث"[18].

ومثل ذلك الفرق في استخدام ﴿بِخَٰزِنِينَ﴾[19] عن ﴿لِخَزَنَةِ﴾[20]، و﴿بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[21] عن ﴿ٱلْكَفَرَةُ﴾[22] أو ﴿كُفَّارٌ﴾[23]، و﴿رَّٰسِيَٰتٍ﴾[24] عن ﴿رَوَٰسِيَ﴾[25].

وبناء على هذا كله تكون القاعدة في جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة أن يجمع جمع تصحيح لا تكسير، وهو القياس، وقد استثنى النحويون من هذه القاعدة بعض الألفاظ مما يصح جمعه جمع تكسير على (مَفَاعِل) قياساً من (مُفْعِل)، بكسر العين الذي يكون خاصاً بالمؤنث، ولا تدخله تاء التأنيث: مُطفِل[26] مَطَافِل، ومُشْدِن[27] مَشَادِن، ومُرْضِع مَرَاضِع.

قال سيبويه: "وأما (مُفعِل) الذي يكون للمؤنث ولا تدخله التاء فإنه يكسّر، وذلك مُطْفِل ومَطَافِل، ومُشْدِن ومَشَادن...، فلم يجز فيهما إلا ما جاز في الأسماء، ولم يجمعا بالتاء"[28].

وقال أبو علي الفارسي: "لمّا لم تدخله التاء صار كالسَّلُوب[29]، فلم يجز فيه إلا التكسير"[30].

ومن الشواهد على هذه الجموع التي وردت على وزن (مَفَاعِل)، ومفردها (مُفْعِل) خاص بالمؤنث، ما جاء في الشعر (مَطافِل) من قول أبي ذؤيب:

وإنّ حَـــديثاً مِنـــكِ لـــو تَبْذُلينَـــهُ

جَنَـى النَّحْـلِ في ألبـانِ عُـوذٍ مَطَافِـلِ[31]

ومن الشواهد على جمع (مُرْضِع) مَرَاضِع، قوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ ﴾[32].

وجاز على غير قياس جمعها على (مفاعيل) فقالوا: مشادين[33]، ومطافيل[34] ومراضيع[35].

قال الرضي في تعليل هذا الجمع: "وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضًا؛ ليكون كالعوض من الهاء المقدرة"[36].

ويرى البغدادي في (مطافل) أن حدوث الياء بسبب إشباع كسرة الفاء؛ للزومها[37].

ومن الشواهد على جمع (مُفعِل) المختص بالمؤنث على (مفاعيل) قول أبي ذؤيب أيضاً:

مطافيلَ أبكارٍ حديثٍ نتاجُها

يُشابُ بماءٍ مثلِ ماءِ المفاصـــلِ[38]

وفي الحديث: "سارت قريشٌ بالعُوذ المطافيل"[39].

ومن الألفاظ التي سُمعت عن العرب في جمع اسم الفاعل (مُفعِل)، المبدوء بميم زائدة جمع تكسير على وزن (مَفاعِل)، أو (مفاعيل) قولهم: مُفطرٍ وَمفاطِير، ومُوْسِر وَميَاسير[40].

وقد وقف بعض العلماء من المتأخرين على ألفاظ أتت مجموعة على (مفاعيل) ومفردها (مُفعِل)، ومن ذلك: مُنْتِن ومَناتين، ومُفْلِس ومَفَالِس ومَفَاليس، ومُوْقِر ومَوَاقِير[41].

هذا مما سُمع عن العرب من هذه الجموع، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر في (مناتين):

مناتِيْــــنُ أَبْــــرامٌ كَــأن أكفَّهُـــم

أكفُّ ضبابٍ انْشقَت فِي الحَبَائلِ[42]

وقول الشاعر في (مفالس):

ونَفْعِــــي نفـــعُ المُوسِـــرين وإنّمــــــا

سَوامِي سَوامُ المقترينَ المفالِسِ[43]

ومن الشواهد على جمع موقِر وموقرة على مواقير قول أحدهم:

لأتـــبعنَّ حمــولا قـــد عَلَــت شَـــرَفا

كـأنّهــا بالضُّـحى نخـلٌ مَــواقِيرُ[44]

هذه هي القاعدة في جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة مما جاء على وزن (مُفعِل)، وهي أن الأصل في جمعه أن يجمع جمع تصحيح، وبيّن النحويون علة ذلك، وقد أجازوا جمعه جمع تصحيح إذا كان خاصاً بالمؤنث، وما عدا ذلك من ألفاظ فيقتصر فيها على السماع.

وبالنظر إلى علة اقتصار هذا النوع من الوصف في القياس على جمعه جمع تصحيح فقط ذهب النحويون إلى أنه إذا طرأ أي طارئ من تغيير أو غيره على هذه العلة فإن هذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى اختلاف الحكم.

وبما أنهم استندوا إلى شبه الصفة بالفعل من جوانب عدة، فإنهم أعطوها حكمه من عدم جواز جمع التكسير فيها والاكتفاء بجمع السلامة؛ لأنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل[45].

وإذا اختلفت هذه العلة، وخفّ أو زال الشبه بينهما فإن جمع الصفة هنا له حكم آخر.

قال ابن يعيش: "وقد تكسّر الصفة على ضعف، لغلبة الاسمية، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية، وقلّ دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها"[46].

وقال الرضي في جواز ذلك إذا اختلف الاستعمال: "ثم إنهم مع هذا كله كسَّروا بعض الصفات، لكونها أسماء كالجوامد، وإن شابهت الفعل"[47].

ثم عقد موازنة بين الصفات في تكسيرها وذكر أن تكسير اسم الفاعل من غير الثلاثي - ومنه مُفْعِل- أقل من تكسير الثلاثي منه؛ وذلك لأنه أكثر مشابهة للمضارع لفظًا من الثلاثي.

الرأي الثاني:

أن اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة على وزن (مُفْعِل) الأصل فيه أن يجمع جمع تصحيح، ويجوز أن يكسّر على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل)، وعده عدد من المتأخرين من القياس.

ومن هذا مما لم يختم بالهاء : مُفْلِس ومَفَالِس أو مَفَاليس[48]، ومُوْقِر ومَواقير[49]، ومُضْجِر ومضاجر ومضاجير.

ومما ختم بالهاء: مُخْزِية ومخازي، ومُهلِكة ومهالك، ومشكلة ومشاكل.

ولعل جمع مشكلة على مشاكل من أكثر الألفاظ من هذا النوع الذي شاع الخلاف حوله في عصرنا الحاضر.

إذ الأصل في جمعه أن يجمع جمع تصحيح لكونه اسم فاعل مبدوءاً بميم زائدة من الفعل (أَشْكَل) فيقال: مشكلات.

وقيل: يجمع جمع تكسير، فيقال: مشاكل.

أما مشكلة جمع تكسير على (مفاعل) فحوله خلاف بين مجيز وغير مجيز. ومدى قياسيته.

وقد أُفرد جمع هذا اللفظ عند المحدثين بمباحث خاصة في المؤلفات[50] والأبحاث[51] وتناولته مواقع الشبكة العنكبوتية في نقاش طويل وأخذ ورد، وأصبح من القضايا الشائكة في مجالس اللغويين بين مؤيد ومعارض لجمعه هذا الجمع.

وقد تبنى المحدثون هذه القضية، وذهب عدد غير قليل منهم إلى القول بقياسية هذا النوع من الجمع لهذا اللفظ، وما ناظره من ألفاظ، ومنهم: عباس أبو السعود[52]،

وإبراهيم السامرائي[53]، وعبد الحميد السيد[54]، وسردوا الأدلة لتأكيد رأيهم هذا، ومن أدلتهم ما يلي:

1- كثرة الشواهد التي وردت، وجاء فيها جمع (مُفْعِل)، لمذكر كان أو لمؤنث على (مَفَاعِل) و(مفاعيل)[55]، نحو: مُطفِل ومطافل ومطافيل، ومُرضِع ومراضع ومراضيع، ومُشدِن،

ومشادين، ومُفطِر ومفاطير، ومُوسِر ومياسير، ومُنتِن ومَنَاتِين، ومُفْلِس ومفالِس ومفاليس، ومُوقِر ومواقير، ومُضْجِر ومضاجر ومضاجير، ومشكِلة ومشاكل، ومصيبة ومصائب... إلخ، وقد سبق[56] الاستشهاد للكثير من هذه الألفاظ مما ورد من نصوص قرآنية وحديثية وشعرية.

ومن الشواهد أيضاً مما لم يسبق ذكره قول الشاعر:

تَتَـــاهَقُون إذا اخْضـــرَّتْ نِعـــالُكُمُ
وفي الحفيظـــةِ أَبْـــرامٌ مَضَـــاجيرُ[57]

هذه الشواهد قوَّت من حجة القائلين بهذا الجمع، والذهاب إلى قياسيته.

قال صاحب شواذ جمع التكسير: "هذا الجمع كثير الاستعمال، وكثرة الاستعمال... باب واسع عندهم أُسس عليه كثيراً، كما أن كثرة الاستعمال تقدم على القياس القوي في مذهب ابن جني، بل تتضاءل أمامها القياسات في مذهب الزمخشري، فلزم من هذا التأسيس العلمي قياسيته"[58].

ولعل الشاهد الذي تناوله المتأخرون، وعوّلوا عليه كثيراً في أدلتهم في جمع مشكلة على مشاكل، قول أبي طالب في قصيدته عن مقاطعة قريش لبني عبد المطلب، بسبب عدم تسليمهم النبي ﷺ لهم في بداية دعوته:

فــلا زَالَ في الــدُّنيا جَمَــالا لأَهْلِهـــا
وزَيْنـــا لِمـــن ولاّه ذَبَّ المَشَـــاكِلِ[59]

قال البغدادي: "والمشاكل جمع مشكلة"، وعدَّ الباحث صالح عبد الله هذا البيت حجة قوية في جمع مشكلة على (مشاكل)، مع كونه هو الشاهد الوحيد، أي أنه منفرد، لم يرد غيره عند المتقدمين، فيقول رداً على من ردّ الاحتجاج به لانفراده: "أن المنفرد ليس من مقتضيات القدح دائماً، إذ ذكر له البحث أدلة كثيرة نظرية تجيز الاحتجاج به، إن كان صادرًا من فصيح، فما بالك إن كان صاحب المنفرد أبا طالب سيد البطحاء"[60].

2- قياس جمع مشكلة على مشاكل تحديدًا على جمع مصيبة على مصائب، وأصلها مصاوب، ورأى بعض المتأخرين أن هذا القياس مما فات من رفض تكسير مشكلة[61].

3- الاستناد إلى بيت ابن مالك في ألفيته الذي قال فيه:

وبفعالـــــــل وشـــــــبهه انطقــــــا
في جمــع مــا فــوق الثلاثــة ارتقــى[62]

وشبه فعالل: ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه في الوزن، نحو: مَفَاعِل، وفَوَاعِل، وفَيَاعِل ، وأَفَاعلة:

ويطرد (شبه فعالل) فيما زاد على الثلاثي من غير ما أثبت من جموع في نحو: أحمر، وسكران، وصائم... إلخ [63].

وبما أن مشكلة من أشكل، ومفلِس من أفلس... إلخ من ألفاظ مذكورة أتت مزيدة على الثلاثي فينطبق الحكم عليها بجمعها على شبه فعالل ومنه: مفاعِل فيقال: مشاكل، ومفالس.. إلخ[64].

وقد تجرأ وبالغ صاحب شواذ جمع التكسير في أحكامه، ليجيز مثل هذه الجموع واتهم المتقدمين من العلماء بضعف التحقيق، يريد به - كما قال- : "عدم تثبت أكثر القدماء ومن شايعهم من المحدثين في الحكم بالشذوذ على عدد من الأبنية، التي جاءت مجموعة جمع تكسير، وسببه غياب الاستقراء العلمي التام، أو الوثاقة الدورية المتمثلة بأخذ الخلف عن السلف، من دون تمحيص ولا وقوف على حقيقة الأمر"[65].

وأعطى أمثلة كثيرة لقواعد وما تبعها من ألفاظ ليؤيد بها حكمه هذا.

ولكل هذه الأدلة أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارًا هذا نصه: "يجوز في الكلمات المبدوءة بميم زائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) وشبههما، حملاً على ما جاء من نظائرهما في فصيح الكلام"[66].

الفصل الثاني: نقد وتوجيه:

بعد هذا البسط للأدلة التي استند إليها المتأخرون في قياسية جمع اسم الفاعل (مُفعِل)، المبدوء بميم زائدة جمع تكسير على وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعيل) فإن لي بعض المرئيات حول ما تقدم، تتمثل فيما يلي:

أولاً: أن بعض المتأخرين ومنهم صلاح الدين الزعبلاوي قد استوعب القاعدة التي قال بها النحويون، والتي نص عليها ابن يعيش والرضي وغيرهما[67] في جواز جمع (مُفعِل) جمع تكسير، وذلك إذا انتقل الجمع من الوصفية إلى الاسمية، وحاول أن يطبقها على عدد غير قليل مما جاء على هذا الوزن، وجمع جمع تكسير، وكأنه يريد أن يخرجها من الشذوذ، وأن يجد تخريجا لما سُمع عن العرب مما جمع هذا الجمع.

ومن أمثلة ذلك تخريجه لجمع مشكلة على (مشاكل)، إذ وضّح أن (المشكلة) إذا استخدمت وصفا كأن يقال: هذه مسائل مشكلة أو مشكلات، فليس في جمعها إلا التصحيح بالألف والتاء كما هو القياس في مثل هذه الصيغة، ولا خلاف في ذلك، إلا أن

الكلمة لم تبق في استعمالها على الأصل الذي بنيت له، بل تعدته إلى استعمالها اسما، بمعنى: المسألة التي التبس أمرها فأُنزلت منزلة الأسماء دون حاجة لموصوف، بل هي من يوصف، فيقال: هذه مشكلة معقدة.

قال صلاح الدين الزعبلاوي في هذا: "ومن ثم كان وصفًا جاريًا على أصله، لا صفة غالبة استُغني بها عن موصوفها.. فليس هو على نية التقدير، وهكذا تقول: "في الأمر مشكلة لا بد من علاجها"[68].

وبهذا أوجد تخريجًا للقول بجواز جمع المشكلة على (مشاكل) على وزن "مفاعل".

وقد طبق هذا التحليلَ وخروجَ الصيغة من الوصفية إلى الاسمية على عدد من الألفاظ من هذا النوع التي سمع فيها التكسير.

ويظهر لي أن الزعبلاوي قد اجتهد ليجد مخرجًا لهذه الألفاظ التي سُمع فيها التكسير، إذ رجع إلى الأصل في الكلمة والتطور في الاستعمال، ولكن هذا التخريج لا ينطبق على جميع ما وقف عليه من صيغ، موضحًا فيها كيف انتقلت من الوصفية إلى الاسمية، إذ بدا لي أنه بالغ في تخريج بعض الألفاظ وأبعد، ليثبت صحة تخريجه، بتحولها من الوصفية إلى الاسمية، وما انطبق عليه التخريج وعُدّ مقبولا فهو تعليل لما سُمع من ألفاظ العرب، ولا يعني أن هذا مما يقاس عليه.

ثانياً: الشواهد الكثيرة التي استند إليها المتأخرون في جواز تكسير اسم الفاعل، مما جاء على وزن (مُفعِل) أوله ميم زائدة، لي عليها بعض الملاحظ تتمثل فيما يلي:

أ- اللبس والخلط في هذه الشواهد بين المقيس والمسموع من هذه الألفاظ، إذ نقف على شواهد من القرآن والحديث والشعر قد استشهد بها المتأخرون أمثال: عبدالرحمن السيد، وعباس أبو السعود، وإبراهيم السامرائي، وصالح عبدالله[69] تمثلت في جمع مُطفِل على مطافل ومطافيل، ومُرضِع على مراضع، إضافة إلى ألفاظ أخر تضمنتها هذه الشواهد عُدت من المسموع وأنه لا مانع أن يقاس عليها ما استحدث من ألفاظ.

والصحيح أن جمع مُطفِل ومُرضِع جمع تكسير يعد قياسًا، وليس سماعًا كما فهموا، لمجيئه على وزن (مُفعِل) خاص بالمؤنث، إذ استثنوهما مما جاء على هذه الصيغة، وهو ما نص عليه سيبويه[70] وجمهور النحويين[71].

ب- التشكيك في بعض الشواهد التي احتجوا بها، ومن أهمها بيت أبي طالب:

فَــلاَ زال في الــدنيا جمــالاً لأهلهــا

وزَيْنــاً لمــن ولاه ذبٌّ المشـــاكل[72]

حيث إن هذا البيت لم يرد بلفظ (المشاكل) في بعض المصادر المعتمدة في توثيق الشعر، إنما روي برواية أخرى: وهي (المُخَايِل) بدلاً من (المشاكل).

وهذه الرواية هي ما وردت في ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، كما أن القصيدة قد شُكِك فيها، قال ابن هشام: "هذا ما صح لي من هذه القصيدة، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها"[73].

لذا عُد الاستناد في جمع هذا اللفظ جمع تكسير على هذا الشاهد انفرادًا لا يعتد به في الحكم.

في حين أن لفظ (مشكلات) بالتصحيح قد جاء عنوانًا لعدد من المؤلفات في العصور المتقدمة، بعضها لعلماء في علوم العربية، منها: مشكلات القرآن، لمكي القيسي، ولابن قتيبة، والبرهان في مشكلات القرآن، للعزيزي الجيلي، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن؛ للغزنوي، والبستان في إعراب مشكلات القرآن، لأحمد الجبلي... وغير ذلك من عنوانات تحمل هذا الجمع[74]، في مقابل موضع واحد ورد فيه جمع التكسير مع التشكيك فيه. أما الشواهد الأخرى التي استشهدوا بها فلا ننكر أن (مُفعِل) أتت فيها على وزن (مفاعل) أو مفاعيل، ولكن لا تعد من القياس.

والأَولى أن لا نخلط ما هو مسموع بما هو مقيس قد اطردت فيه القاعدة، لأن اتباع هذا المنهج سيُربك اللغة العربية، وسيؤدي إلى التساهل في هذه القواعد مما يوقع في اللبس والإشكال، كما سيُفضي هذا المنهج إلى إجازة ما هو ممتنع، دون تمحيص أو تفريق بين القياس والسماع، والمطرد والشاذ، وغير ذلك من أحكام أقرها علماء اللغة المتقدمون.

ومن أمثلة هذا التساهل مما شاع ووقع فيه الإعلاميون والمثقفون مما جاء على هذه الصيغة (مُفعِل)، جمع مدير على مدراء، حتى ألفته آذاننا، وكأنه جمع مقيس، مع أن الصحيح أن يجمع جمع تصحيح: مديرون ومديرين، لأن مفرده اسم فاعل على وزن (مُفعِل) ميمه زائدة[75]، وهناك ألفاظ كثيرة غير هذه قد وقع اللبس والخطأ في جمعها.

ويعني هذا أن التساهل في القياس على الشاذ والمسموع سيربك اللغة العربية، وسينحى بها منحى لا يخدمها.

ثالثاً: أن قياس بعضهم - كما فعل إبراهيم السامرائي- مشكلة على مصيبة في جمعها مشاكل، كما جمعت الأخرى على مصايب قياس غير سليم، من وجهين:

أحدهما: أن اللفظين يختلفان عن بعضهما، فـ (مصيبة) قد اعتل عين مفردها ويعتورها تغيير في جمعها مما لا يرد على مشكلة ونظائرها.

إذ إن (مصيبة) في الأصل مُصْوِبة على وزن (مُفْعِلة) [76] وقد أجمع النحويون على أن جمعها مصائب بالهمز هو من الشاذ، والاختيار أن تجمع على مصاوب، وهذا هو القياس، لأن الياء فيه مقلوبة عن الواو[77].

وهذا كله لا ينطبق على مشكلة ومشاكل وغيرها من ألفاظ.

الآخر: أن التعليل لجمع مصيبة جمع تكسير وما يناظرها نحو مُقيمة ومُرِيبة على مَقَاوم ومَرَايب أنها وضعت موضع الاسم، وعُدل بها عن الوصفية، وهذا مما يُجوّز جمعها مثل هذا الجمع[78].

أما إذا جاءت هذه الصيغة على الوصفية، وبقيت عليها فإنها تجمع جمع تصحيح، كما جاء في (مُنيب) من أناب، ومجيب من (أجاب) وقد مرَّتا بها مرَّت به كلمة مصيبة من إعلال، إذ نقول: منيبون ومجيبون[79].

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوۡاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيۡهِ ﴾[80] وقال في جمع (مجيب): ﴿ وَلَقَدۡ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعۡمَ ٱلۡمُجِيبُونَ ﴾[81].

رابعاً: أن الاستناد إلى بيت ابن مالك في ألفيته، الذي يقول:

وبفعالـــــــل وشــــــبهه انطقــــــا

في جمـــع مـــا فـــوق الثلاثـــة ارتقـــى

وشبه فعالل نحو: مفاعِل، وفواعِل، وفياعل... وغيرها كان استنادًا كليًا، حيث قالوا: إن كل ما ورد مزيداً على الثلاثي يجمع على فعالل وشبهه.. وهذا غير صحيح.

إذ استثنى النحويون - متقدمون ومتأخرون- عدداً غير قليل من الألفاظ من أن تجمع على فعالل أو شبهه، نحو: أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبرْى وسَكْرى، لأن لها جموعًا قياسية غير هذه الجموع[82]. وهذا نصّ عليه المتأخرون ممن أجازوا جمع مشكل على مشاكل وغيرها.

ثم أتوا بعد، ذلك، واستثنوا هذا الجمع وغيره، وقالوا: يجمع جمع تكسير، مما أوقعوا أنفسهم في تناقض[83].

أي أن من أجاز جمع اسم الفاعل (مُفعِل) على مفاعل أو مفاعيل فقد طبق عليه بيت ابن مالك في ألفيته، في حين أنه استثنى كثيرًا من الألفاظ من أن تجمع على فعالل أو شبهه.

والصحيح أن هذه الألفاظ تبنى في جمعها على الأصل الذي بنيت عليه، ويتمثل ذلك في قول ابن مالك:

وارفَــعْ بِــوَاوٍ وبيَــا اجْــرُرْ وانْصِــبْ
ســـالمَ جمـــعِ "عـــامرٍ ومُـــذنبٍ"[84]

(مذنب) اسم فاعل على وزن (مُفعِل) من الفعل (أذنب)، الأصل فيه أن يجمع جمع تصحيح فنقول: مذنبون ومذنبين.

هذا هو الأَولى أن يبنى عليه جمع هذه الصيغ، لا أن يُبحث عن مخرج يجيزون به ما استُثني من النحويين ليُجمع جمع تكسير.

ولو جاز هذا الجمع في (مشكل) وما ناظرها لجاز في (مؤمن) و(مسلم) أن يجمعا على فعالل وشبهه، فيقال فيها: مآمن ومسالم على وزن مفاعل، وهذا مما لم يقل به أحد من اللغويين وعليهما يقاس ما يماثلهما.

خامساً: أن الصيغ قد وُضعت منوعة؛ لتدل على معان متفاوتة، فمجيء الصفات مجموعة جمعًا سالمًا إنما يراد بتا الدلالة على الحدث، أما جمعها جمع تكسير فيبعدها عن هذه الدلالة.

وقد أجاد فاضل السامرائي في كتابه (معاني الأبنية في العربية) حين فرق بين معاني الألفاظ حين تأتي على صيغ مختلفة.

وهذا ينطبق على اسم الفاعل (مُفعِل) حين يجمع جمع تصحيح، مذكرًا كان أو مؤنثًا، فإن له معاني لا تتحقق حين تأتي على صيغة تكسير.

فحين قال تعالى في جمع راسية ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾[85]. وقال بصيغة أخرى في آية ثانية ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾[86]. فإنه سبحانه أراد في الأول الاسمية، في حين أراد في الثاني الحدث[87].

وقد استشهد السامرائي في كتابه هذا بشواهد كثيرة، ليقول لنا:

"ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر، إلا إذا كان ذلك لغة"[88].

لذا كان هناك فرق في الاستعمال بين هذه الجموع، ومن الأَولى أن لا نخلط الصيغ، ونساوي بينها في الاستعمال، ونجيز أوزانًا تبعدها عن المعنى المراد لها.

سادساً: أن قرار مجمع اللغة العربية في جواز جمع اسم الفاعل (مُفعِل) مما أوله ميم زائدة على وزن مفاعِل أو مفاعيل إنما بُني على أساس التيسير على العامة، وإثبات ما هو متداول بينهم وشائع.

ويدل على أنهم بنوا رأيهم على هذا الأساس أن عددًا من قراراتهم قد جاءت متناقضة مع بعضها، إذ بدا لنا إجازتهم ما منعوه سابقًا، أو العكس.

وقد ذكر خالد العصيمي أن هذه الظاهرة للأسف موجودة في قرارات المجمع، وذكر أسبابًا عدة لها منها، أن تغير أعضاء المجمع يتبعه تغير الآراء، وهذا نصه في ذلك إذ يقول:

"أن يكون للمجمع في المسألة الواحدة أكثر من قرار، والسبب أن المجمع قد يصدر قراراً في مسألة ما مدللا أو معللا، ثم يأتي أعضاء آخرون بعد انقراض ذلك الجيل فينقضون ما أبرم أولئك بأدلة مختلفة"[89]، ومثّل لذلك بعدد من الأمثلة تثبت هذا التغير في قرارات المجمع.

الخاتمة:

– اختلف العلماء حول جواز جمع اسم الفاعل (مُفعِل) المبدوء بميم زائدة جمع تكسير، وذهب أكثر المتقدمين وعدد من المتأخرين إلى أن جمعه على هذه الصيغة غير قياسي.

– الأصل في هذه الصيغة أن تجمع جمع تصحيح، وهو مجرى الكلام الأكثر.

– تداول الباحثون والمثقفون مسألة هذا الجمع في مؤلفاتهم ومواقع الشبكة العنكبوتية ومنتدياتها، وجعلوا الممثل لهذه المسألة جواز جمع (مشكلة) على (مشاكل)، أو الاقتصار على جمعها جمع تصحيح (مشكلات).

– ذهب عدد كبير من المتأخرين إلى قياسية جمع هذه الصيغة جمع تكسير، واستندوا في ذلك إلى عدد من الشواهد التي سمعت عن العرب.

– هناك من خرّج جواز جمعها جمع تكسير بأن الصيغة انتقلت من الوصفية إلى الاسمية، وهذا مما أجازه النحويون المتقدمون، وطبّقه بعض المتأخرين على كثير من الصيغ، مما أدى إلى بُعد وتكلف في بعضها.

– لم يفصل المحدثون من اللغويين في حكمهم بين ما هو مقيس وما هو سماع في الصيغ التي وردت في كلام العرب وقد جُمعت جمع تكسير.

– أن قرار مجمع اللغة العربية القاهري في جواز جمعها جمع تكسير يعد تساهلا وتخفيفًا على العامة؛ لكثرة دورانها وشيوعها في كلامهم في العصر الحديث.

– أن اللغة العربية لها ضوابطها ومقاييسها، ويجب أن نحتاط في الحكم على ألفاظها استنادًا لما أصّله المتقدمون من قواعد وأحكام.

فهرس المصادر والمراجع:

1- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، عباس أبو السعود، مصر: القاهرة، دار المعارف ط: 2.

2- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت: دار المعرفة، 1402هـ = 1982م.

3- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1405هـ = 1985م.

4- البحر المحيط، لأبي حيان، بيروت: دار الفكر ط: 2، 1398هـ = 1978م.

5- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان، العراق: مطابع دار الكتب، جامعة الموصل، 1401هـ = 1981م.

6- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: جماعة من العلماء، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ومطابع سجل العرب و... إلخ.

7- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 2، 1979م.

8- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد النجار، بيروت: عالم الكتب، ط: 3، 1403هـ.

9- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة: أبي هفان المهزمي البصري، وصنعة: علي بن حمزة البصري التميمي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط: 1، 1421هـ = 2000م.

10- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، ط: 3، 1399هـ= 1979م.

11- سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد عبد الملك بن هشام، تحقيق ودراسة: مجدي فتحي السيد، مصر: طنطا، دار الصحابة للتراث، ط: 1، 1416هـ= 1995م.

12- الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم عبد العال، مصر: دار الاتحاد العربي للطباعة.

13- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، بيروت: المكتبة الثقافية.

14- شواذ جمع التكسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية، صالح نوري عبد الله، رسالة علمية، بغداد: جامعة بغداد.

15- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دراسة: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، ط: 14، 1384هـ = 1964م.

16- شرح أشعار الهذليين، شعر أبي ذؤيب الهذلي، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، 1384هـ = 1965م.

17- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، مع شرح شواهده، للبغدادي، حققهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1395هـ = 1975م.

18- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان الدميري، القاهرة: دار التضامن، 1408هـ = 1988م.

19- شرح المفصل، لابن يعيش، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي.

20- شعر يزيد بن الطثرية، صنعة: حاتم الضامن، بغداد: مطبعة أسعد.

21- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط: 3، 1407هـ = 1987 نسخة إلكترونية.

22- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، شرحه: محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، 1400هـ = 1980م.

23- العدوان على بنات عدنان د. يوسف الضبع، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الثامن، موقع الجامعة على الشبكة الإلكترونية.

24- غريب الحديث، لابن قتيبة، صنع فهارسه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية.

25- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: 2.

26- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، بيروت: دار العلم للملايين، ط:2، 1978م.

27- الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، مصر: دار المعارف.

28- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعًا ودراسة وتقويمًا، إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ/1995م، د. خالد العصيمي، الرياض: دار التدمرية ط: 3، 1431هـ = 2010م.

29- القياس في المجموع، صلاح الدين الزعبلاوي، دمشق: مجلة التراث العربي، العددان، 15، 16، السنة الرابعة ابريل، يوليو 1984م.

30- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب، ط: 3، 1403هـ = 1983م.

31- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ومعه حاشية الشريف علي الجرجاني، بيروت: دار المعرفة.

32- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ = 1992م.

33- لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر.

34- اللغة العربية، ض، د. فتحي إبراهيم خضر، نابلس: المكتبة الجامعية، ط: 3، 2004هـ.

35- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 26، 1380هـ = 1970م.

36- المخصص، لابن سيده، القاهرة: مطبعة بولاق، ط: 1، 1317هـ.

37- المغني في علم الصرف، د. عبد الحميد السيد، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1431هـ = 2010م.

38- المفصل في علم العربية، للزمخشري، بيروت: دار الجيل.

39- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1982م.

40- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ط: 1، 1392هـ = 1972م.

41- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، الكويت: جامعة الكويت، ط: 1، 1401هـ = 1981م.

42- معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا حداد، الرياض: دار اليوم للطباعة والنشر، ط: 1، 1404هـ = 1984م.

43- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

44- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط:4، 1399 هـ = 1979 م.

45- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ = 1992م.

الهوامش:

(1) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: 114.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 194/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/5، وشرح ابن عقيل على الألفية: 60/1- 62.

(3) شرح كتاب الحدود: 115.

(4) المقرب لابن عصفور: 50/2- 51 وانظر تفصيل ذلك في المعنى في علم الصرف: 66.

(5) شرح كتاب الحدود: 116- 117.

(6) التكملة: 398، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: 6/5.

(7) الكتاب: 641/3.

(8) الأصول: 20/3.

(9) المفصل: 196.

(10) شرح المفصل: 24/5 وانظر: 4/5.

(11) شرح المفصل: 24/5، وانظر: 4/5.

(12) لم يكن المنع مطلق، فهناك ما استثناه النحاة، وهناك ما سمي به، وهناك ما قصد به الاسمية.انظر البحث ص:9

(13) شرح المفصل: 24/5.

(14) 116/2.

(15) ص: 109.

(16) معاني الأبنية في العربية: 145.

(17) الأحزاب، من آ: 35.

(18) معاني الأبنية في العربية: 145.

(19) الحجر، من آ: 22.

(20) غافر، من آ: 49.

(21) البقرة: من أ: 19.

(22) عبس، من أ: 42.

(23) البقرة، من آ: 161.

(24) سبأ، من آ: 13.

(25) الرعد، من آ: 3.

(26) ناقة مُطفِل: أي معها أولادها- اللسان (طفل): 402/11.

(27) الظبية إذا قوي ولدها، وصلح جسمه، وترعرع، ومشى معها. اللسان (شدن) 235/13.

(28) الكتاب: 642/3.

(29) الناقة السلوب التي ألقت ولدها لغير تمام، ومثلها هذا البناء حيث ألقيت عنه، التاء، اللسان (سلب): 472/1.

(30) التكملة: 480.

(31) انظر شرح أشعار الهذليين، شعر أبي ذؤيب الهذلي: 141/1 وهو من شواهد شرح الشافية: 182/2.

وقد ورد شاهدا لغير هذا في الخصائص: 219/1، واللسان (طفل): 402/11، والهمع: 267/4.

وعوذ: الحديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل.

انظر: شرح شافية ابن الحاجب: 145/4.

(32) القصص، من آ: 12.

وراجع الكشاف: 167/3، والبحر: 107/5- 108.

(33) شرح المفصل لابن يعيش: 68/5.

(34) سيبويه: 642/3 ، والتكملة: 480، وشرح المفصل لابن يعيش: 68/5.

(35) شرح الشافية للرضي: 182/2.

(36) شرح الشافية: 182/2.

(37) الخزانة: 495/5.

(38) شرح أشعار الهذليين، شعر أبي ذؤيب الهذلي: 141/1.

وهذا البيت يلي الشاهد السابق في القصيدة.

وهو من شواهد: التكملة: 480، والمخصص: 23/1، 28/7.

واللسان (طفل): 403/11.

والمفاصل، قيل: المواضع التي ينفصل فيها السهل من الجبل، مما يؤدي إلى انقطاع الماء فيه فيصفو، وقيل غير ذلك.

انظر الخزانة: 495/5.

(39) انظر صحيح البخاري: كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد... إلخ: 975/2 (2581).

وهو من شواهد الفائق في غريب الحديث والأثر: 41/3 واللسان: (طفل): 402/11.

(40) 461/3، والتكملة: 483، وابن يعيش: 68/5، وشرح الشافية للرضي: 182/2.

(41) الفيصل في ألوان الجموع: 94- 95.

(42) لم أقف على قائله، وهو من شواهد: غريب الحديث، لابن قتيبة: 212/1، واللسان (نشق): 354/10.

وانظر: الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: 446/3، والفيصل: 94، وشواذ جمع التكسير: 239.

(43) البيت ليزيد بن الطثرية، انظر شعره ص : 45، وهو من شواهد: الفيصل: 94، وشواذ جمع التكسير: 239.

(44) لم أقف على قائله.

انظر: أساس البلاغة للزمخشري: (وقر): 506، والفيصل: 94، وشواذ جمع التكسير: 239.

ومواقير جمع موقر، يقال: نخلة موقر إذا كثر حملها، اللسان: (وقر)، 289/5.

(45) راجع البحث ص: 6- 7.

(46) شرح المفصل: 24/5.

(47) شرح الشافية: 117/2.

(48) راجع البحث ص: 11.

(49) راجع البحث ص: 11.

(50) من ذلك: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبو السعود: 15.

(51) منها: شواذ جمع التكسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول السماعية لصالح عبدالله: 240، والقياس في الجموع لصلاح الدين الزعبلاوي: 15.

(52) انظر أزاهير الفصحى: 15.

(53) انظر فقه اللغة المقارن: 105.

(54) انظر المغني في علم الصرف: 300- 301.

(55) انظر: الفيصل في ألوان الجموع لعباس أبو السعود: 98- 99.

وشواذ جمع التكسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية: 238- 240.

(56) راجع البحث ص: 9- 11.

(57) البيت لأوس بن حجر، انظر ديوانه ص : 45.

وانظر البيت في التكملة: 460، واللسان (ضجر) 481/4.

وتناهقون: أي تأثرون وقت الخصب والغنى، وفي موضع المخافة تضجرون، والأبرام جمع برم، وهو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر، انظر حاشية الديوان.

(58) ص: 242.

(59) انظر ديوان أبي طالب بن عبد المطلب ص : 84، وجاءت فيه رواية البيت: وزَيْنا على رغم العَدُوِّ المُخَابِلِ ولم يرد فيه لفظ المشاكل".

وروي في السيرة النبوية لابن هشام: 351/1: وزينا لمن والاه رب المشاكل.

وفي الخزانة: 73/2 وزينا لمن ولاه ذب المشاكل.

وقد استشهد بالبيت من المحدثين: أزاهير الفصحى: 15، وشواذ جمع التكسير: 241.

(60) شواذ جمع التكسير: 242.

(61) فقه اللغة المقارن: 105- 106.

(62) شرح ابن عقيل على الألفية: 471/2.

(63) شذ العرف: 108.

(64) أزاهير الفصحى: 15، وشواذ جمع التكسير: 24.

(65) ص: 234.

(66) انظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 26، ص: 224، 1380هـ = 1970م.

(67) راجع ص: 12.

(68) القياس في الجموع: 15.

(69) راجع ص: 9- 12.

(70) الكتاب: 642/3.

(71) راجع ص: 9، 10 من هذا البحث

(72) راجع تخريجه ص: 15.

(73) السيرة النبوية لابن هشام: 351/1، 352، وانظر طبقات فحول الشعراء، لابن سلام: 244/1- 245.

(74) كشف الظنون: 1695/2.

(75) اللغة العربية ض ، د. فتحي خضر، ص: 36.

(76) سيبويه 356/4.

(77) تهذيب اللغة: باب الصاد والباء 253/12، والخصائص: 277/3، والممتع، لابن عصفور:340/1.

(78) شرح الشافية للرضي: 134/3.

وانظر اللسان: (نوب) 775/2، و (جوب) 283/2.

(79) بحث: العدوان على بنات عدنان د. يوسف الضبع، مجلة الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة 438/8.

(80) الروم من آ: 33.

(81) الصافات: آ: 75.

(82) شذا العرف: 108، والمغني في علم الصرف: 300- 301.

(83) عبد الرحمن السيد في المغني: 300- 301.

(84) شرح ابن عقيل على الألفية: 59/1.

(85) الرعد، من آ: 3.

(86) سبأ، من آ: 13.

(87) ص: 144- 147.

(88) ص: 7.

(89) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويما، ص: 734.